

التشريعي يقر بالأجماع تقرير لجنة الداخلية والحكم المحلي حول واقع بلديات القطاع، ويطالب الحكومة بتحمل مسؤولياتها



د. بحر: المجتمع الصهيوني يتجه نحو مزيد من التطرف بإعادة انتخاب حزب الليكود بزعامة نتنياهو

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بجلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة بالأجماع تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حول مشاكل واحتياجات بلديات محافظات القطاع.

وأشار بحر في كلمته لدى افتتاح الجلسة لأن المجتمع الصهيوني يتجه نحو مزيد من التطرف بإعادة انتخاب حزب الليكود بقيادة المجرم نتنياهو، معتبراً أن نتائج الانتخابات الصهيونية هو إعلان حرب ضد أبناء شعبنا. داعياً عباس وفريقه المفاوض للتوقف عن اللهث وراء المفاوضات ووقف التنسيق الأمني وتفعيل قرارات المجلس المركزي بهذا الخصوص والغاء كافة الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي الذي دمر الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته، وأثر سلباً على حقوق المواطن الفلسطيني.

من جهته استعرض مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي النائب مروان أبو راس المشاكل التي تعانيها بلديات القطاع، وكذلك الأشكاليات العديدة والمتنوعة التي تنذر بخطر كبير على المواطنين.

واستهنج استمرار حكومة الحمد لله في تنكرها لاحتياجات القطاع ومشاركتها في الحصار عبر تعطيل إدخال المواد الأساسية والآليات واحتياجات

البلديات ومشاريعها، ودعا لإلزام الاحتلال بما تم التوافق عليه باتفاق التهذية. محملاً الاحتلال الصهيوني مسؤولية كل ما يجري من دمار للبنى التحتية، والمنشآت والطرق وغيرها، ومطالباً بسرعة العمل على تقديم قادته لمحكمة الجنايات الدولية، وداعياً البلديات لوضع خطة عملية لمواجهة مشاكلها وحسب إمكانياتها المتاحة. بدورهم أكد النواب على ضرورة إجبار الحكومة

لتنقوم بواجباتها تجاه القطاع ومواطنيه، مناشدين المجتمع الدولي لسرعة وضع حد لمعاناة المواطنين بغزة وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلات البلديات المتفاقمة يوماً بعد يوم، ومؤكدين أن حكومة الحمد لله باتت جزء من عملية ترسيخ الانقسام والتنكر لغزة وهمومها، مشددين على وجوب فضح سياسية الحكومة في التهميش المتعمد للقطاع.

5

اللجنة القانونية بالتشريعي تلتقي النائب العام ورؤساء النيابة

استحدثت دائرة نيابة شيكات وجرائم الأموال، وجرائم المرور.

وأكد النائب العام أن من أهم العقوبات التي يواجهونها قلة عدد الكادر الوظيفي الفني والإداري، بسبب مغادرة عدد من أعضاء النيابة العامة للعمل في القضاء، وانتهاء عقود العاملين على بند البطالة.

من ناحيته طالب النائب مروان أبو راس مقرر اللجنة القانونية بتزويد اللجنة بدراسة استقرائية حول أسباب جرائم السرقة والسطو، ودراسة استقرائية لعمل العصابات فيما يتعلق بهذه الجرائم، وتزويد المجلس التشريعي بالدراسات في أقرب فرصة ممكنة.

جدير بالذكر أن الزيارة كانت بمشاركة أعضاء اللجنة القانونية بالتشريعي النواب أحمد أبو حلبية، ومحمد شهاب، وجميلة الشنطي، ومروان أبو راس.

من الجرائم ومساعدة القضاء. من ناحيته أشار النائب العام إسماعيل جبر إلى أن معدل الجرائم ثابت على حاله، إلا أن هناك زيادة تدريجية، وتكرار للجريمة عدة مرات، وأكد أن المطلوب تشديد العقوبات من قبل المحاكم في مثل جرائم السطو والسرقة.

وحول العلاقة مع الجمهور أوضح النائب العام إلى أنه يوجد تواصل دائم بين النائب العام ورؤساء النيابة والجمهور في أوقات محددة، بما يمكن أن يسهل معاملات الجمهور مع النيابة ولا يخل بالعمل.

وحول عوائق إنشاء نيابات متخصصة قال النائب العام: "لدينا عدد من النيابات المتخصصة كنيابة دعاوى الحكومة، ونيابة الاستئناف والنقض، ونيابة المؤسسات وجرائم الأموال، وتم

التقت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي برئاسة المستشار النائب محمد فرج الغول بالنائب العام د. إسماعيل جبر ورؤساء النيابة في مقر النيابة وسط غزة.

وأكد النائب الغول أن زيارة اللجنة القانونية بالتشريعي للنيابة العامة تأتي في إطار الدور الرقابي للمجلس التشريعي والإطلاع على سير العمل وسلامة الإجراءات المتبعة، وتعرف اللجنة على كم الجرائم ونوعيتها بعد تشكيل حكومة الوفاق، إضافة لمبررات ارتفاع نسب جرائم السطو والسرقة، والتعرف على احتياجات النيابة العامة وعوائق إنشاء نيابات متخصصة، وتقييم مدى تعاون النيابة العامة مع وزارة العدل والقضاء النظامي ومعهد القضاء، مثنياً على جهود النيابة العامة ودورها في تعزيز العدالة في المجتمع والحد

المصري: قرار المحكمة خطيئة، والإعلام المصري وقيادات أمنية بالضفة متورطون بالتحريض على غزة

3

اللجنة الاقتصادية ... عمل دؤوب دون توقف لخدمة المواطنين

4

التشريعي يصدر تقرير عمله عن شهر فبراير

7

في عدة تصريحات صحفية

بحر يثمن موقف البرلمانين الإسلاميين الرافض لقرار المحكمة المصرية، ويشيد بقرارات المجلس المركزي ويدعوا لتطبيقها، ويعتبر الاعتقالات السياسية في الضفة مخالفة للقانون الأساسي والدولي

في الضفة الغربية مخالفة واضحة للقانون الأساسي الفلسطيني، مؤكداً على أن قرار هيئة قضايا الدولة المصرية خطوة قضائية بالاتجاه الصحيح والعبرة بالنتائج.

حركة حماس إرهابية، كما وأشاد بتصريح آخر بقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير ودعا لتطبيقها، واعتبر في تصريح ثالث أن الاعتقالات السياسية

ثمن الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة موقف المنتدى العالي للبرلمانيين الإسلاميين الرافض لقرار المحكمة المصرية اعتبار

التوقيف لأي إنسان دون إتباع الإجراءات القانونية وجبة الإتياع في القبض أو التوقيف حيث نصت المادة بوضوح أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

وأوضح بحر أن كل ما يجري بالضفة من اعتقالات وانتهاكات لحقوق الإنسان هو مخالف للقوانين والتشريعات الفلسطينية، منوهاً لأن المادة (١٠) من القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ نصت على أن "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام" وبالتالي فإن تقييد حرية الإنسان والنيل من حقه في التعبير عن آراءه يعتبر انتهاكاً جسيماً يوجب عقاب مرتكبيه.

وطالب سلطة رام الله بإصدار تعليماتها الفورية لقادة الأجهزة الأمنية للتوقف عن انتهاك القانون واصفاً ما يجري بأنه مذبحة للقانون الأساسي الفلسطيني، وأكد بحر أنه يتوجب على الحكومة معاقبة مرتكبي جريمة الاعتقال السياسي وتجريم هذا الفعل ومرتكبيه، وإخضاعهم للمحاكمة العادلة. وناشد المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان للمساعدة لكشف حقيقة ما يجري في الضفة على يد الأجهزة الأمنية المطبوعة مع الاحتلال واتخاذ الإجراءات القانونية بحق قادتها وأفرادها المنتهكي القانون، ورفع القضايا القانونية بحقهم سواء أمام القضاء الفلسطيني أو المحاكم الدولية.

القاهرة للأمور المستعجلة مشدداً على ضرورة أن يساهم قرار الهيئة المصرية في إصلاح الخطأ الذي وقعت به محكمة الأمور المستعجلة بالإسراع في إصدار قرارها.

ودعا بحر القضاء المصري والهيئة المذكورة إلى ضرورة الأخذ بقواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات بين الدول والأخذ بالعلاقة التاريخية العريقة بين الشعبين الفلسطيني والمصري والدعم غير المحدود الذي قدمته مصر الشقيقة لحركات المقاومة الفلسطينية على مدار سنوات الاحتلال ولفت إلى أن حركة حماس هي مكون رئيس من مكونات الشعب الفلسطيني وأي قرارات بحق الحركة هو طعنة في النظام السياسي الفلسطيني ككل وتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

اعتقالات مخالفة للقانون

كما ندد بحر بما يجري في الضفة الغربية من حملة اعتقالات مسعورة طالبت قائمة طويلة من خيرة أبناء الشعب الفلسطيني ونخبه ومتقفيه، وأعتبر بحر أن الحملة مخالفة واضحة للقانون الوطني، والمواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. مشيراً للمادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي لا تجيز القبض أو



جميع مدن الضفة وقطاع غزة.

العبرة بالنتائج

وفي سياق منفصل قال د. بحر إن قرار هيئة قضايا الدولة المصرية باستئناف قرار محكمة القاهرة للأمور المستعجلة باعتبار حركة حماس "منظمة إرهابية" خطوة قضائية بالاتجاه الصحيح والعبرة بالنتائج. متمنياً أن تكون نتائج هذه الخطوة إيجابية وبالاتجاه السليم ورفضاً تاماً لحكم محكمة

ودعا البيان كافة البرلمانات في دول العالم والبرلمانيين الأحرار للالتفاف لدعم مقاومة الشعب الفلسطيني وفك الحصار المفروض عليه.

قرارات المركزي خطوة في الاتجاه الصحيح

إلى ذلك اعتبر د. بحر قرار المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال خطوة في الاتجاه الصحيح وتخفيف اليد الثقيلة عن المقاومة في الضفة الغربية.

داعياً في تصريح صحفي سابق السلطة الوطنية لسرعة تطبيق ما صدر من قرارات بهذا الشأن، مشدداً على ضرورة أن يكون القرار المتعلق بوقف التنسيق الأمني قرار استراتيجي وليس تكتيكي ومناورة مع الاحتلال الصهيوني.

وناشد بحر السلطة الوطنية بالإعلان عن وقف فوري للمفاوضات العبيثة مع الاحتلال والتي لم ينتج عنها إلا مزيد من تهويد الأرض والمقدسات، ملفتاً لضرورة العودة إلى خيار الشعب الفلسطيني والتمسك بالمقاومة.

وفي سياق آخر بارك د. بحر العملية البطولية التي نفذها الشهيد البطل محمد السلايمة بالقرب من باب العامود بالقدس المحتلة والتي أسفرت عن إصابة ٧ صهاينة، معتبراً أن هذه العملية تأتي في سياق الرد الطبيعي على جرائم الاحتلال المستمرة في

نرفض تجريم المقاومة

وأكد بحر في تصريح صحفي وزعه المكتب الإعلامي للتشريعي، أن البيان الصادر عن الهيئة التنفيذية للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين والرافض لقرار المحكمة المصرية اعتبار حركة حماس إرهابية، مؤكداً على أن هذا الموقف ينسجم تماماً مع توجهات الشعوب العربية والإسلامية الرافضة لتجريم المقاومة ومحاولة تشويهها المتمردة واتهامها بالإرهاب.

وشدد بحر أن المقاومة الفلسطينية تمثل أشرف ظاهرة عرفتها الأمة العربية والإسلامية، ومن الواجب دعمها وتثبيت أركانها بدلاً من مهاجمتها، ومعاونة الاحتلال الصهيوني للقضاء عليها.

ودعا بحر كافة المستويات الرسمية والشعبية وعلى رأسها البرلمانات العربية والإسلامية إلى تبني موقف منتهدي البرلمانين الإسلاميين، وإصدار بيانات تندد بقرار المحكمة المصرية، وتدعم حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن نفسه.

وكانت الهيئة التنفيذية للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين قد عقدت لقاءها الدوري في إسطنبول بتركيا، واعتبرت الهيئة في بيان لها أن قرار المحكمة المصرية جائر وتعسفي ولا يخدم القضية الفلسطينية وشعبها المجاهد والمقاوم،

التشريعي يزور المكتب الاعلامي الحكومي



البيك استعداد المجلس للتعاون مع المكتب الاعلامي الحكومي في جميع المجالات وتبادل الخبرات وتنسيق العمل الاعلامي المشترك بين الجهتين. وشدد البيك خلال على ضرورة أن يكون "للإعلام الحكومي" دور في إبراز إنجازات المجلس التشريعي خاصة على المستوى الرقابي، ملفتاً إلى أن التشريعي مستمر بالقيام بعمله ويؤدي مهامه كاملة.

نظمت الأمانة العامة المساعدة بالمجلس التشريعي زيارة لرئيس المكتب الاعلامي الحكومي إيهاب الغصين لتعزيز وبحث التعاون المشترك بينهما وتأتي الزيارة ضمن سلسلة من الزيارات التي تهدف لتعزيز وتوثيق التواصل مع المؤسسات الاعلامية بهدف اطلاع تلك المؤسسات على عمل وإنجازات المجلس التشريعي بشكل أكبر. وأكد الأمين العام المساعد للمجلس التشريعي ثروت

بحر يبرق برسالة شكر للأمير تميم بن

حمد ويشيد بالمشاريع القطرية في القطاع



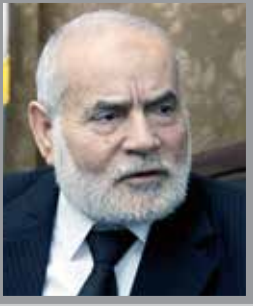
أبرق د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة برسالة شكر لسمو أمير دولة قطر تميم بن حمد بن خليفة، وسلم بحر الرسالة لرئيس اللجنة القطرية لاعمار غزة السفير محمد العمادي، لدى زيارته مؤخراً وعبر فيها عن عميق شكره لدولة قطر لما تبذله من جهد عظيم لنصرة القضية الفلسطينية على المستوى العربي والدولي.

وأكد بحر في برقيته أن الدعم القطري السخي في العديد من المناحي سواء الإغاثية والإنسانية والصحية والإعمارية له الأثر الكبير في تخفيف المعاناة عن شعبنا الفلسطيني، مشيراً لأن المشروع القطري الأخير والقاضي بإعادة إعمار ألف وحدة سكنية مما دمره الاحتلال يعبر عن موقف عربي أصيل يستحق الشكر والعرفان.

وختم بحر رسالته بالشكر للأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة متمنياً أن يديم "الله تبارك وتعالى" عليه الصحة والعافية ويحفظ قطر من كل مكروه ويجعلها سندا

للقضية الفلسطينية وذخراً للقضايا العربية والإسلامية.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

لنتوحد جميعا في مواجهة نتائج الانتخابات الصهيونية

لم تكن نتائج الانتخابات الصهيونية مفاجئة لشعبنا الذي اعتاد على طبيعة الإجراء والتطرف الصهيوني طوال العقود الماضية، إلا أن ذلك يجب أن يشكل حافزا فلسطينيا وعربيا على الانتباه واليقظ للذلات الواضحة التي حملتها رياح الانتخابات الصهيونية التي تشكل إعلان حرب جديدة، والموغة أكثر فأكثر في معاداة حقوق شعبنا وتطلعاته الوطنية.

ولا ريب أن الجهد القطري الأخير إزاء ملف إعادة الإعمار الذي يترافق مع أجواء انفتاح سعودي هام على المحيط الفلسطيني والعربي، من شأنه أن يشكل عنصر دفع هام بالغ الأهمية للقضية الفلسطينية وتعزيز الحضور الفلسطيني على المستوى الإقليمي والدولي.

من هنا فإن الحراك القطري الأخير الذي قاده السفير محمد العمادي الذي أعلن عن تقديم دولة قطر لمبلغ مليار دولار في سبيل إعادة إعمار ما دمرته الحرب الصهيونية الأخيرة على القطاع، وبناء مدينة الأسرى والمحررين التي تم وضع حجر الأساس لها قبل أيام، وآلاف الوحدات السكنية التي تم الشروع في تشييدها، فضلا عن الجهد الخاص بحل أزمة الكهرباء والطاقة، كل ذلك يشير إلى مدى أهمية وحيوية الدور القطري على أرض القطاع، وبشكل حلقة مهمة وأساسية على طريق كسر الحصار والائتلاف على كل مخططات خنق غزة وأهلها الصامدين.

بموازاة ذلك، تلعب المملكة العربية السعودية دورا جديدا حيال إعادة صياغة وترتيب ملفات المنطقة التي أصابها العور والارتباك وسوء الأداء خلال المرحلة الماضية، وتعمل على تصحيح الأخطاء والانحرافات التي أدت إلى حرف البوصلة العربية خلال السنوات الأخيرة، عبر أداء سياسي ناضج يرتقي بالوضع العربي والإسلامي إلى مستوى خطورة التحديات الراهنة، ويعمد إلى تكتيل وتوحيد قوى وطاقات الأمة ومكوناتها المختلفة في سبيل مواجهة الأخطار الداهية التي تواجهها.

في المقابل، فإن الأداء الفلسطيني الداخلي ينبغي أن يتناغم مع الجهد العربي الخارجي الذي تقوده السعودية وقطر، لجهة طي صفحة الحصار وإنهاء ملف الانقسام البغيض وقطع الطريق أمام مخططات نتنياهو واليمين الصهيوني المتطرف تجاه شعبنا وقضيتنا، فلا يعقل أن يبقى الوضع الفلسطيني حتى اللحظة أسيرا للرؤى والأجندة الخاصة للسيد محمود عباس التي لا تضع غزة وأهلها في وارد الحساب، وتتجاهل تنفيذ ملفات المصالحة العالقة، بل وتعمل على إعاقة وتعطيل كل جهد عربي مخلص يصب في صالح إعمار غزة وكسر الحصار عنها، من بين ذلك ما أعلنته بعض وسائل الإعلام عن نية السلطة تقديم احتجاج رسمي إلى دولة قطر بسبب جهدها المهم في تفعيل جهود إعادة الإعمار والسعي لحل مشكلة كهرباء القطاع.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني إذ نتقدم بالشكر الجزيل لدولة قطر، أميراً وحكومة وبرلماناً وشعباً، على جهودها المشكورة التي تعمل على تخفيف المعاناة عن أهلنا الصامدين ونلمس آثارها جلية في تفاصيل حياتنا اليومية والمعيشية داخل القطاع، ونستشرف دوراً سعودياً جديداً ومتوازناً يحافظ على قيم وكيونة ومصالح الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فإننا ندعو السيد محمود عباس إلى مراجعة وطنية جادة تسدل الستار على الفصل الأخير من فصول الأزمة الفلسطينية الداخلية عبر تنفيذ ملفات المصالحة والشروع في إعادة الإعمار وإنهاء مشكلة الموظفين، وتوحد الصف الفلسطيني الداخلي في مواجهة الاحتلال الصهيوني وقواه المتطرفة التي فازت في الانتخابات، وترسي أسس استراتيجية فلسطينية موحدة لإنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الوطني.

وختاماً. فإننا في المجلس التشريعي على أتم الاستعداد والجاهزية لتقديم كل ما يلزم من دعم وإسناد ومؤازرة لأي جهد وطني مخلص يستهدف وحدة الصف والموقف الفلسطيني، والتصدي للمخططات والتحديات الصهيونية، وإزالة المعاناة عن كاهل أبناء شعبنا. «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

قرار طعن الحكومة المصرية لتصحيح للخطيئة السياسية والعبرة بالنتائج

معنيون بعلاقات استراتيجية مع جميع الدول العربية وخاصة مصر

وأكد المصري حرص حركة حماس على الأمن القومي المصري، مستنكراً في الوقت ذاته هجوم وسائل اعلام مصرية على حركة حماس وقطاع غزة منوهاً لأنه يأتي بالتنسيق مع قيادات أمنية بالضفة، البرلمان استضافت النائب المصري وأعدت الحوار التالي:

اعتبر النائب في المجلس التشريعي مشير المصري أن طعن الحكومة المصرية بقرار اعتبار حماس منظمة إرهابية بمثابة تصحيح للخطيئة السياسية، مؤكداً على أن حركة حماس معنية بعلاقات استراتيجية مع جميع الدول العربية ومصر على وجه الخصوص.

كيف تنظرون لطعن الحكومة المصرية بقرار محكمة الأمور المستعجلة القاضي باعتبار حماس منظمة إرهابية؟

لا شك أن القرار مسيس وخطير ويشكل انقلاب على التاريخ وعلى قيم العروبة وأخلاق الاسلام، ويعتبر محاكمة للقضية الفلسطينية ومقاضاة لمشروع المقاومة الذي تشكل فيه حركة حماس رأس الحربة، وكان الأولى هو مقاضاة الاحتلال الذي قتل الآلاف من الشعب المصري في بحر البقر وفي مدن القناة، فضلاً عن قتله للآلاف من الجيش المصري وإعدامه للمئات للأسرى من جنود الجيش المصري في سيناء.

من هنا توجه الحكومة للطعن بهذا القرار هو تصحيح لهذه الخطيئة السياسية الكبرى، مع اعتقادنا أن العبرة

بالنتائج متمنين أن يسفر عن ذلك وضع الأمور في نصابها الصحيح، لأننا معنيون بعلاقات استراتيجية مع كل الدول العربية وبخاصة مصر.

استمرار اغلاق معبر رفح يزيد من المعاناة الانسانية ويجب عدم ربطه بالسياسة

هل يوجد دور للإعلام المصري في قرار المحكمة ؟

أعتقد أن أبواق بعض وسائل الاعلام المصرية الرخيصة كان لها الدور الأساسي في تجيش القضاء المصري ضد حركة حماس استناداً إلى أباطيل وأراجيف، ساهم في ذلك للأسف قيادات من الأجهزة الأمنية بسلطة فتح في الضفة الغربية من خلال تقديم مئات الوثائق المزورة والفبركات الكاذبة ضد حركة حماس زوراً وبهتاناً، وبالتالي المطلوب ليس تصحيح هذه الخطيئة التاريخية بإنهاء هذا القرار والاسراع في ذلك فحسب، لكن المطلوب وقف أبواق الاعلام المصري الرخيص التي لا تعبر عن ارادة الشعب المصري العظيم، وتشكل بمواقفها سنداً للعدو في مواجهة حركة حماس التي أنابت عن الأمة العربية والإسلامية في مقارعة العدو الصهيوني، وبددت حلم الصهاينة في إقامة دولة إسرائيل الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات.

ماهي رسالتكم لوسائل الاعلام المصرية؟

المطلوب من وسائل الإعلام المصرية أن تتعامل بالبعد الاخلاقي



والمهنية الإعلامية فضلاً عن البعد القومي والوطني، وبعيدا عن حالة تصدير الأزمات المصرية الداخلية لقطاع غزة، فيكفي أهل غزة ما يعانون من الحصار وويلاته، وبعيدا عن حالة تبرير الحصار التي تضرها السلطات المصرية على غزة من خلال اغلاق معبر رفح، المطلوب التعامل بعيداً عن هذه الفتوى الضيقة وبعيدا عن الحسابات الشخصية كذلك.

هل الطعن المصري يعتبر خطوة تكتيكية أم تحول استراتيجي تجاه حماس؟

اعتقد أن الموقف الرسمي المصري اليوم هو أمام اختبار وامتحان حقيقي في مدى إبقائه على خط احتضان القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة، فمصر تتوجه نحو نفوذ يدها من القضية الفلسطينية والتخلي عن مسؤولياتها تجاه فلسطين وغزة التي كانت في عهدها قبل احتلالها، بمعنى أنه لن يكون لها دور إقليمي فيما يتعلق بالملفات الأساسية للقضية الفلسطينية وبخاصة المصالحة والتهدة وصفقات التبادل في حال استمرت في معاداة غزة ومقاومتها.

كيف تستشرفون طبيعة العلاقة بين حماس ومصر، وهل ستؤثر العلاقة على معبر رفح؟

نحن معنيون بعلاقة استراتيجية مع مصر قائمة على قاعدة دعم القضية الفلسطينية العادلة ومواجهة العدو المشترك للأمة والمصالح المشتركة للشعبين، ومعنيون بالأمن القومي المصري كما هو الأمن القومي الفلسطيني، وكما نرفض التدخل في الشؤون العربية الداخلية نرفض كذلك التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي، واعتقد أن معبر رفح بما يمثل من بعد إنساني وقومي ووطني يجب أن يكون بعيد عن أي مهزلة وأي توتر في العلاقة ولو كان من طرف واحد.

الاعلام المصري يعمل ضد حماس من خلال بعض قيادات الأجهزة الامنية في الضفة

معبر رفح يعتبر اغلاقه جريمة مركبة ويعاني جرائها ٢ مليون فلسطيني، وبالتالي المطلوب فتح المعبر بالكامل وعلى مدار الساعة.

اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي جهد متميز وعطاء مستمر

عقدت جلسات استماع لوزاتي الاقتصاد والزراعة، وسألت مدير دائرة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد حول آلية صرف الاسمنت، وتفقدت محطة توليد الكهرباء بالقطاع، وجمعت بين مدير عام هيئة البترول وصاحب مصنع للغاز والصناعات المعدنية

الاقتصاد عماد الباز حول آلية صرف الاسمنت وقضايا اقتصادية أخرى، وتفقدت محطة توليد الكهرباء بزيارة ميدانية لتستمع لأهم المشكلات التي تعانيها المحطة، ونظمت لقاءً جمع بين مدير عام الهيئة العامة للبترول وصاحب مصنع شرف للغاز والصناعات المعدنية.

عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي جلسات استماع لوزاتي الاقتصاد والزراعة لوضع آليات عمل مشتركة في بعض القضايا التي تخص الوزارتين، وتحديدًا فيما يتعلق بموضوعي استيراد الدواجن المجمدة والبيض، وسألت اللجنة مدير دائرة حماية المستهلك بوزارة



طن ذهبت للوكالة التي ستستخدمها بدورها لبناء المدارس، بالإضافة لـ (٣٥) ألف طن ذهبت لمشاريع دولية أخرى. ولفت الباز إلى أن الذي قام باعتماد مراكز توزيع الاسمنت هو وزير الاقتصاد وتابع "ومن يقوم ببيع الاسمنت هم المتضررين أنفسهم فهم من يبيع الاسمنت على باب المركز، وقمنا بالتدخل بناءً على معلومات، ومن ثم قمنا بالإسماك بالمخالفين ورغم أننا لا نستطيع الرقابة على الوكالة لكن يتم مراقبة الذين يبيعون ويستغلون حاجة المواطنين".

تسعيعة موحدة

وشدد الباز على وجوب الالتزام بالتسعيعة الرسمية لبيع الإسمنت والمحددة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وهي (٥٢٠) شيكل فقط للطن الواحد، بواقع (٢٦) شيكل فقط للكيس الواحد. كما بين أن وزارته أصدرت تعليمات بعدم تسليم وبيع أكياس الإسمنت إلى المواطنين المتضررين إلا بعد إبراز المواطن بطاقته الشخصية وتوقيعه على الكشف الخاص باستلام الكمية، وكذلك الالتزام بعدم شراء الإسمنت من المواطنين المتضررين وعدم مساومتهم على البيع، مشدداً على أن الوزارة ستتخذ المقتضى القانوني حسب الأصول القانونية في حال عدم الالتزام بالقرار من قبل موزعي الاسمنت على المتضررين.

تفقدت محطة توليد الكهرباء

في المستقبل إذا تم إدخال الكميات المطلوبة من السولار الصناعي اللازم لعملها، والتعرف على الخطط المستقبلية لتطويرها بما يلبي احتياجات القطاع من الكهرباء.

لقاء هيئة البترول ومصنع للصناعات المعدنية

كما عقدت اللجنة لقاء جمع رئيس الهيئة العامة للبترول أحمد الشنطي، وصاحب مصنع شرف للغاز والصناعات المعدنية، وترأس اللقاء النائب عاطف عدوان، وحضره كل من أعضاء اللجنة الاقتصادية النواب: يوسف الشرافي، سالم سلامة، ويونس الأسطل.

وجاء اللقاء بعد زيارة اللجنة لمصنع شرف والاطلاع عليه عن كُتب ورغبة اللجنة في تنفيذ السياسة الاقتصادية الوطنية والتي وضعت بالتوافق مع اللجنة المختصة بالتشريعي وهي إحلال الواردات وتشجيع المنتج الوطني، وبين النائب عدوان أن لجنته قررت ترتيب هذا اللقاء لحل الأمور والمشاكل العالقة بين الطرفين.

بدوره قال صاحب المصنع بأن مصنعه يعاني عدة إشكاليات ذكر منها عدم توحيد سعر اسطوانات الغاز المعبأة، وعدم تزويد المصنع بالغاز اللازم منذ فترة، إلا بعد تدخل اللجنة الاقتصادية بالتشريعي حيث تم تعبئة (١٥٠) اسطوانة غاز للمصنع مؤخراً، الأمر الذي أثر سلباً على القدرة الإنتاجية للمصنع الذي تصف منتجاته بالجودة العالية.

من جهته أكد الشنطي أنه صدر سابقاً قرار يحدد سعر الاسطوانة الجديدة المعبأة بالغاز زنة (١٢) كيلو بـ (٢٠٠) شيكل للتاجر، على أن تباع للمستهلك بسعر (٢٢٠) شيكل، وأن يتم مراقبة البيع للتأكد من التزام الجهات المعنية بالسعر المحدد منوهاً لنية الهيئة معاقبة المخالفين.

كما وعد الشنطي أن يتم تزويد مصنع شرف بشاحنة كاملة من الغاز كإغاثة لمرة واحدة في خطوة تهدف لدعم المنتج المحلي، بالإضافة لتعبئة (٣٠٠) أسطوانة أسبوعياً للمصنع. وفي نهاية اللقاء شكر النائب عدوان مدير هيئة البترول على تفهمه واستجابته السريعة وحرصه على المنتجات الوطنية وتمنى على الطرفين ضرورة التواصل الدائم لحل المشاكل العالقة.

وفي سياق منفصل زارت اللجنة الاقتصادية محطة توليد الكهرباء بقطاع غزة واطلعت على سير العمل فيها، وصرح رئيس اللجنة النائب الدكتور عاطف عدوان في ختام الزيارة أن سلطة رام الله هي المسئول الأول عن أزمة الكهرباء في قطاع غزة.

وقال عدوان الذي ترأس وفد لجنته الذي ضم كلا من النائبين: يوسف الشرافي، وسالم سلامة، أن المواطنين بقطاع غزة إنما هم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني ويجب أن يتمتعوا بكافة الامتيازات التي يتمتع بها الجزء الآخر من الوطن من حيث الكهرباء والخدمات الأساسية. وشدد عدوان على أن السلطة الفلسطينية مقصرة في توريد الكميات المطلوبة من البترول الصناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء، مشيراً إلى أن القيادة الحالية للسلطة غير مؤمنة على حاجات الشعب الفلسطيني.

وأشار عدوان إلى أن أزمة الكهرباء في قطاع غزة بالإضافة لتأثيرها على السكان، فإنها تؤثر بشكل كبير على القطاع الاقتصادي والانتاجي، مما ينذر بتدري الوضع الاقتصادي المتأزم أصلاً نتيجة استهداف عدد كبير من المنشآت الاقتصادية والمصانع والورش أثناء العدوان الإسرائيلي الأخيرة على القطاع. وقد قام النواب بالاطلاع عن قرب على واقع محطة التوليد الواقعة وسط القطاع، والتعرف على قدرتها الحالية في توليد الكهرباء، والكمية التي من الممكن أن تقوم بتوليدها



التشريعي يقر تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حول مشاكل واحتياجات بلديات القطاع

د. بحر: نتائج الانتخابات الصهيونية اعلان حرب ضد ابناء شعبنا
ونطالب عباس بالدعوة لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومحلية والمجلس الوطني

النواب: الحكومة جزء من الحصار وهي تكرر الانقسام، وتفرض الضرائب على البضائع المدخلة لغزة ولا تقوم بواجباتها تجاه المواطنين

وقال: "عندما تستثنى غزة من موازنة ٢٠١٥، وحينما يعلن عن وظائف التربية والتعليم لمحافظة الضفة الغربية فقط دون غزة، وأن تكون الكهرباء في القطاع هي الأسوأ منذ سنوات، هذا يدل على جوانب مؤامرة ضد أهل غزة".
وطالب الشرافي الفصائل الفلسطينية بالتداعي العاجل لبحث المصالحة من جذورها وسبل الخلاص من هذه المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا.



جرائم متتالية

بدوره شدد النائب عاطف عدوان على ضرورة تحميل الاحتلال المسؤولية أولا وأخيرا عن جرائمه المتتالية بحق الفلسطينيين، منوها لعدم استغرابه ما يحدث من عباس والسلطة الفلسطينية في رام الله الذين يأخذون الضرائب

التي تفرض على البضائع المدخلة إلى قطاع غزة والتي تزيد عن ٧٠ مليون دولار، ولكنهم لا يدفعون شيئا لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني في غزة، كما قال.

وتساءل عدوان: "إلى متى يمكن أن نصبر على حكومة التوافق، على أرض الواقع لا يوجد حكومة، ولا اتصال مع الوكلاء؟، مؤكدا أن لجان المجلس قامت بالتواصل مع الوزراء ولم يرد أي منهم على تلك المراسلات.

تضييق متزايد



من ناحيته أكد النائب يونس الأسطل أن المناقشين من بني جلدتنا يريدون تضيق الخناق المالي علينا، وهم يتباهون في ذلك بغية أن نتخلي عن عقيدتنا وفكرنا وثوابتنا، تحت ضغط الحاجة، لكن الله يطمئننا أن له خزائن السماوات والأرض.

ونوه الأسطل على ضرورة أن يكون للبلديات نصيب من أموال الاعمار حتى تتمكن من تقديم خدماتها الأساسية للمواطنين في غزة.

حكومة ترسخ الانقسام



بدوره قال النائب خليل الحية: "من الواضح أن حكومة الحمد لله باتت جزء من عملية ترسيخ الانقسام وللأسف التتكرار لغزة بما فيها من شعب وهموم وقضايا وطنية، ويجب فضح سياسية التهميش من قبل الحكومة للقطاع، لأن هناك أموال تأتي لهذه الحكومة على اعتبار أنها من المفترض عليها أن تدير الضفة الغربية وقطاع غزة".

الاقتراء بدولة قطر

من جانبه قدم النائب محمد فراج الغول شكره للبلديات التي تقوم بواجباتها رغم الحصار والتضييق، داعيا الجهات المانحة للإشراف بنفسها على المشاريع الخاصة بالإعمار اقتداء بدولة قطر.



وأشار الغول إلى أن سلب حكومة الحمد لله لصلاحيات المجلس التشريعي في إصدار القوانين وإقرار الموازنة، يجعل هذه القوانين الصادرة غير شرعية وباطلة وواجبة الإلغاء.



التوصيات

وحمل التقرير الاحتلال الصهيوني مسؤولية كل ما جري من دمار للبنية التحتية، والمنشآت والطرق وغيرها، وطالب بسرعة العمل على تقديم قادته لمحكمة الجنايات الدولية، وأوصى بتشكيل لجنة خاصة بإعادة الإعمار من المجلس التشريعي للتواصل مع الدول المانحة ووضعها عند التزاماتها وتعهدها في مؤتمر القاهرة للوفاء بما وعدت به للإعادة، وأوصى بتكثيف التواصل مع الأشقاء في مصر لفتح معبر رفح بشكل دائم لإدخال المواد الأولية والأساسية اللازمة لعمل البلديات ومشاريها، ودعا لإلزام الاحتلال بما تم التوافق عليه باتفاق التهدئة بالقاهرة نحو رفع الحصار وإعادة الإعمار، ودعا البلديات لوضع خطة عملية لمواجهة مشاكلها وحسب إمكانياتها المتاحة.

مداخلات النواب

صبر مشكور



من ناحيته شكر النائب عبد الرحمن الجمل أهلنا في غزة على صبرهم وثباتهم في هذه الظروف القاسية والحصار الظالم الذي ترك الأثر في كل نواحي الحياة في القطاع، وأستهجن الجمل التجاهل المقصود من قبل حكومة الحمد لله للوزارات والبلديات، التي تقدم خدمات أساسية وضرورية للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن عدم أداء هذه المهام يتسبب بكارث في قطاع غزة.

ونوه الجمل إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بمسؤولياتها، وأن يضع المجتمع الدولي حدا لهذه المعاناة، وابتكار حلول مستدامة تكفل تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

جنود مجهولين



من ناحيته ثمن النائب يوسف الشرافي جهود الجنود المجهولين الذين يعملون ليل نهار في بلديات قطاع غزة، لتلبية احتياجات الغزيين، مؤكداً أن كل ما يقع بحق قطاع غزة هو عبارة عن مؤامرة كبيرة.

واستهجن الخدلان الواضح من حكومة الحمد لله التي تنكرت لقطاع غزة قبل العدوان وبعده بشكل سافر، إضافة إلى الحصار المطبق على غزة سواء بمنع إدخال المواد الأساسية والأليات من قبل العدو أو من قبل حكومة عباس وإغلاق معبر رفح الذي تتكامل به حلقات المعاناة والحرمان التي يعيشها المواطن.

ومن أبرز مشاكل البلديات التي عددها النائب أبو راس الحروب المتتالية على القطاع وما خلفته من دمار في البنية التحتية ومنشآت البلديات وممتلكات المواطنين المختلف، والحصار المفروض على قطاع غزة وما يترتب عليه من منع دخول المواد الأولية لتنفيذ مشاريع حيوية وكذلك الأليات والمعدات وقطع الغيار وغيرها من المواد التشغيلية للبلديات.

وكذلك عدم دعم الحكومة لميزانيات البلديات واعتمادها على مواردها الخاصة رغم الحصار وقلة الموارد.

كما أن انتهاء العمر الزمني لمعظم الأليات وشاحنات جمع وترحيل ومعالجة النفايات وعدم دخول أليات وشاحنات جديدة زاد من معاناة البلديات، وعدم توافر قطع الغيار والأليات والمعدات اللازمة بقطاع المياه والصرف الصحي.

كما تحدث النائب أبو راس عن قلة الإيرادات المالية للبلديات بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والفقر بين المواطنين والذي بدوره أدى سلباً على مستوى الجبائية.

كما ذكر النائب أبو راس في تقرير لجنته الاحتياجات العاجلة لبلديات قطاع غزة جراء العدوان الصهيوني المتكرر، ملفتا لأن خسائر البلديات في المجالات المختلفة قد بلغت مبلغا وقدره (١٠٣.١٨١.١٧٠) دولار.

نتائج التقرير

ومن أهم النتائج التي توصل لها التقرير أن كافة بلديات محافظات القطاع تعاني نقصا شديدا في الإيرادات بسبب عدم التزام حكومة عباس بصرف الموازنات المخصصة لها، بالإضافة لتداعيات الاعتمادات الصهيونية المتتالية على القطاع وما أدت إليه من تدمير البنية التحتية للطرق وشبكات المياه والصرف الصحي ومباني بعض البلديات وكثير من مساكن المواطنين، والنقص الشديد لدى البلديات في عدد الأليات ووسائل النقل الخاصة بالبلديات وعلى وجه الخصوص الأليات الثقيلة الخاصة بإزالة الركام الناتج عن العدوان وجمع النفايات ونقل هذه النفايات وغيره.

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بجلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حول مشاكل واحتياجات بلديات محافظات القطاع.



وأفتح د. بحر الجلسة مؤكدا على استمرار عقد الجلسات رغم كافة التحديات والمعوقات التي يفرضها الاحتلال على أبناء شعبنا ومحاولاته المتكررة لاعتقال النواب وتعطيل الديمقراطية الفلسطينية. وأشار بحر لأن المجتمع الصهيوني يتجه نحو مزيد

من التطرف بإعادة انتخاب حزب الليكود بقيادة المجرم نتنياهو، معتبرا أن نتائج الانتخابات الصهيونية هو اعلان حرب ضد أبناء شعبنا.

داعيا عباس وفريقه المفاوض للتوقف عن اللهث وراء المفاوضات ووقف التنسيق الأمني وتفعيل قرارات المجلس المركزي بهذا الخصوص والفناء كافة الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي الذي دمر الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته، وأثر سلبا على حقوق المواطن الفلسطيني.

ووجه التحية للجماهير الفلسطينية العربية داخل الكيان الغاصب وذلك من خلال تشكيل الكتلة العربية الموحدة لخوض الانتخابات الإسرائيلية لمواجهة العنصرية الصهيونية.

وأكد على ضرورة أن يصدر عباس دعوة لانتخابات عامة للمجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي والرئاسة والبلديات في أسرع وقت ممكن.

ومضى بحر يقول "في هذه الظروف الصعبة والتحديات الكبيرة تتوقف حكومة الحمد لله وللأسف عن صرف الموازنات التشغيلية للوزارات ورواتب الموظفين في قطاع غزة كما تتوقف عن دفع مستحقات البلديات في القطاع مما أثر بشكل خطير على أداء البلديات الأمر الذي أدى إلى تأخير الاعمار وتدني في مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات للمواطنين في كافة محافظات قطاع غزة بالإضافة إلى قيام الحكومة باستغلال أموال الاعمار التي تبرعت بها الدول المانحة لصرف رواتب الموظفين المستنكفين عن العمل الأمر الذي يعيق إعادة اعمار ما دمره الاحتلال".

وشكر د. بحر الدول التي أوفت بالتزاماتها تجاه إعمار قطاع غزة وعلى وجه الخصوص قطر والكويت والسعودية.

وندد باغتصاب حكومة الحمد لله لصلاحيات المجلس التشريعي من خلال إقرار الموازنة وإصدار بعض القوانين الجديدة في مخالفة واضحة لأحكام القانون الاساسي الفلسطيني وتعديلاته، وخاصة المواد (٤٧، ٦١، ٦٠) كما انه يشكل انتهاكا واضحا لمبدأ الفصل بين السلطات.

التقرير



من جهته استعرض مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي النائب مروان أبو راس المشاكل التي تعانيها بلديات القطاع، وكذلك الاشكاليات العديدة والمتنوعة التي تندر بخطر كبير على المواطنين.

إعلام التشريعي يزور عدة مؤسسات صحفية لتعزيز التواصل



بشكل أكبر على عمل المجلس التشريعي وانجازاته. وأكد أبو ليلة لدى لقاء مدراء ومسؤولي المؤسسات الإعلامية استعداد إدارته لتذليل أي عقبات قد تعترض عمل الزملاء الإعلاميين، والتعاون معهم بهدف انجاز مهامهم الإعلامية، ومساعدتهم في التواصل مع رئاسة المجلس التشريعي ونوابه ولجانه المختلفة. وشدد أبو ليلة خلال زيارته للمؤسسات المذكورة على ضرورة أن يكون لها دور في إبراز انجازات المجلس التشريعي خاصة على المستوى الرقابي، ملفتا إلى أن التشريعي مازال يقوم بعمله ويؤدي مهامه بشكل كامل بهدف خدمة المواطنين.

نظمت الادارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالمجلس التشريعي زيارات منفصلة لعدد من المؤسسات الإعلامية لتعزيز التواصل وبحث التعاون المشترك بين "اعلام التشريعي" والمؤسسات الاعلامية العاملة في قطاع غزة.

وزار وفد التشريعي الذي ضم مدير عام الإعلام والعلاقات العامة أيمن أبو ليلة ومدير الدائرة الإعلامية ماجد أبو مراد وحسام أبو جحجوح، صحيفة فلسطين، وإذاعة صوت الأقصى، ضمن سلسلة من الزيارات التي تهدف لتعزيز وتوثيق التواصل مع المؤسسات الإعلامية وبحث التعاون المشترك، وإطلاع المؤسسات الإعلامية

اجتمعت بوحدة القدس بالوزارات

لجنة القدس والأقصى تزور هيئة التوجيه السياسي وتبحث سبل دعم المدينة المقدسة



وقال: "إن القدس في الوجدان وهي ضمن أهم أولويات الهيئة، مرجحاً بالتعاون المشترك لتنفيذ المزيد من البرامج المتنوعة لترسيخ ثقافة القدس وقضية القدس في افكار وزارة الداخلية وعموم أبناء شعبنا الفلسطيني". وأشار إلى أن هيئته أصدرت الوثيقة الأمنية لرجل الأمن الفلسطيني والتي تضمنت عدد من الثوابت الوطنية وتأتي في مقدمتها ترسيخ ثقافة القدس والأقصى من خلال التأكيد على أن القدس هي جزء من عقيدة كل مسلم وهي من أقدس بقاع الأرض وعاصمة فلسطين الأبدية.

اجتماع اللجنة بوحدة القدس في الوزارات

وفي سياق متصل عقدت اللجنة اجتماعها الدوري مع مندوبي وحدات القدس في الوزارات برئاسة النائب خميس النجار، وبمشاركة مدراء وحدات القدس في الوزارات.

وناقشت اللجنة عددا من المواضيع المدرجة على جدول أعمالها والتي شملت الخطط والبرامج السنوية لوحدات القدس في الوزارات، وسير التحضيرات لعقد ورشة عمل حول وسائل دعم ومساندة أهالي القدس في ظل استمرار الانتهاكات اليومية التي تتعرض لها مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

واستمع النائب النجار إلى شرح مفصل من مدراء وحدات القدس حول النشاطات والبرامج التي تم تنفيذها خلال العام الحالي، والعوائق التي واجهتهم خلال هذه الفترة وأيضاً وضع مدراء الوحدات في صورة هدف الزيارات التي تقوم بها لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي إلى بعض الوزراء بحكومة التوافق والوزارات المعنية بمدينة القدس.

زارت لجنة القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بوزارة الداخلية، وذلك بهدف دعم قضية القدس، وكان في استقبال اللجنة التي مثلها النائب أحمد أبو حلبية والنائب خميس النجار، رئيس الهيئة العميد محمود عزام، وعدد من المسؤولين والمدراء بالهيئة.

وأكد النائب أبو حلبية أن الزيارة تهدف لبحث سبل دعم صمود أهل القدس وتعزيز ثقافة القدس لدى منتسبي وزارة الداخلية والمواطنين بشكل عام، ملفتاً إلى أن لقاءات اللجنة ستتواصل مع كافة الوزراء والوكلاء في الوزارات الحكومية لتفعيل قضية القدس، وذلك في سياق برنامج لجنة القدس والأقصى للتواصل مع الوزارات الحكومية بخصوص قضية القدس في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية والمدينة المقدسة بشكل خاص.

ومن جهته أكد النائب النجار أن لجنة القدس والأقصى سوف تعمل على متابعة نشاطات الوحدات من خلال عقد اجتماعات ربع سنوية دورية تجمع كافة الوحدات في الوزارات في اطار تنسيق العمل للوصول الى برنامج موحد لكافة الوحدات في الوزارات حتى يتسنى لنا دعم ثقافة القدس وقضية القدس والأقصى.

من جهته أكد رئيس هيئة التوجيه السياسي والمعنوي العميد محمود عزام دعم هيئته لكافة أشكال التعاون المشترك مع المجلس التشريعي بهدف تفعيل قضية القدس، وصمود سكانها، مبيناً أن الهيئة لها مشاريع عديدة داخل وزارة الداخلية ومراكز النزلاء وكذلك طلبه الجامعات والمدارس بهدف تعزيز ثقافة القدس.

ثمنت جهود مصلحة مياه بلديات الساحل

لجنة الداخلية والأمن تتفقد محطات تحلية مياه البحر

أدوات ومعدات وطرق حديثة، وقدم الوفد البرلماني عدد من الملاحظات لرئيس مصلحة مياه بلديات الساحل منذر شبلاق، مشدداً على ضرورة البدء الفوري بمعالجة مياه الصرف الصحي في مدينة رفح.

وأكد أبو راس على ضرورة زيادة إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل محطات التحلية بشكل ذاتي دون الحاجة لمصادر طاقة خارجية، وذلك لما تعانيه غزة من شح في مصادر الطاقة الكهربائية المتوفرة في القطاع، كما شدد على ضرورة ترشيد استخدام المياه من قبل المواطنين للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وللإستفادة من كل نقطة مياه متوفرة بالقطاع. من ناحيته طالب النائب سالم سلامة كلا من سلطة المياه ووزارة الزراعة بعمل دراسة عن حجم الإنتاج الزراعي واستهلاك المياه في منطقة المحررات، وكذلك تقديم دراسة من قبل سلطة المياه بخصوص زراعة المحررات التي تعتبر أرضها المصفاة الطبيعية الكبرى لتخزين مياه الأمطار وإيصالها للخزان الجوفي، ومدى تأثير المزارع المستحدثة في المحررات على استهلاك المياه والجدوى الاقتصادية والمادية من ذلك.

نظمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي زيارات ميدانية تفقدية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومحطة تحلية مياه البحر، في محافظات رفح، خان يونس، ودير البلح بمشاركة مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، والنائب سالم سلامة.

وجاءت الزيارة بدعوة من مصلحة مياه بلديات الساحل، وشارك فيها ممثلين عن سلطة المياه، وسلطة جودة البيئة، واستمع المشاركون بالزيارات الميدانية لشرح عن طبيعة عمل تلك المحطات قدمه المسؤولون والخبراء من مصلحة مياه بلديات الساحل، وسلطتي المياه وجودة البيئة،

بدوره ثمن النائب أبو راس الجهود التي تقوم بها مصلحة مياه بلديات الساحل في توفير المياه العذبة اللازمة لاستخدامات المواطنين في قطاع غزة، مشيداً بحرصها على خدمة المواطنين، معبراً عن تقديره للخطط الموضوعية لتحلية مياه البحر والموضوعة قيد التنفيذ، مؤكداً أنه من شأنها العمل على حل مشكلة قطاع غزة واحتياجاته من المياه العذبة. وأشاد أبو راس بالمشاريع التي تقوم بها مصلحة مياه بلديات الساحل لمعالجة مياه الصرف الصحي باستخدام

وصفها بالحملة المسعورة

النائب مبارك: الأجهزة الأمنية بالضفة تمارس دوراً وظيفياً مشبوهاً



استنكر النائب عن محافظة رام الله احمد مبارك حملة الاعتقالات الشرسة والإستدعاءات التي شنتها الأجهزة الأمنية مؤخراً بحق أبناء وأنصار الحركة الإسلامية في مدن الضفة الغربية و وصفها بالحملة المسعورة وذات أهداف غير وطنية.

وأكد مبارك في تصريح صحفي مقتضب أن عدد المختطفين بلغ أكثر من ٩٠ مواطناً من مختلف الشرائح الإجتماعية من بينهم أعضاء مجالس بلدية وهيئات محلية منتخبة، وأبناء نواب في المجلس التشريعي، ورجال أعمال وصحفيين.

وندد مبارك بقيام الأجهزة الأمنية باقتحام منزل النائب في المجلس التشريعي نزار رمضان المختطف في سجون الاحتلال واعتقال نجله أحمد، معتبراً ذلك بأنه اعتداء صارخ وانتهاك واضح للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها نواب المجلس التشريعي حيث لا يجوز "وفقاً للقانون الأساسي" لأي جهة اقتحام منازل النواب وخاصة أن النائب مختطف لدى الاحتلال.

منوهاً لأن تزامن الهجمتين وتلازمهما من قبل قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة يؤكد أن السلطة ماضية في سياسة التنسيق الأمني ومستمرة على نهج الجنرال دايتون، ولا قيمة للقرارات التي اتخذها المجلس المركزي لمنظمة التحرير مؤخراً.

واعتبر النائب مبارك أن تلك الاعتقالات

والاستدعاءات واستمرارها تسيء لتاريخ الشعب الفلسطيني ونضال معتقليه في سجون الاحتلال. " خاصة وأن غالبية المختطفين أسرى محررون من سجون الكيان الصهيوني".

وطالب الفصائل والحركات الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان بضرورة التحرك نحو توثيق اعتداءات الأجهزة الأمنية بحق المواطنين، داعياً لضرورة اتخاذ موقف جاد لوقف الحملة المسعورة الجارية حالياً والسعي لمعاقبة منفذيه قضائياً أمام المحاكم.

التشريعي يصدر تقريره عن شهر فبراير الماضي



أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقرير عمله عن شهر فبراير من العام 2015م وذكر المكتب الإعلامي في تقرير صحفي صدر عنه مؤخراً، أن تقرير عمل التشريعي يتضمن أنشطة المجلس وفعالياته المختلفة ومنها عقد الجلسات، وتقارير رقابية، وكذلك جلسات الاستماع، وزيارات الميدانية، وورش العمل التي نظمتها التشريعي خلال الشهر المذكور، وغير ذلك من الأنشطة والفعاليات على النحو التالي:

أولاً: الجلسات

استمرت في فبراير الدورة غير العادية الرابعة وعقد المجلس التشريعي خلال الشهر المذكور جلستين اثنتين فقط بواقع يومين عمل ناقش خلالها أعضاء المجلس تقرير للجنة الموازنة، وآخر للجنة التربية والقضايا الاجتماعية.

ثانياً: التقارير والقرارات

أشار التقرير لأن المجلس التشريعي ناقش تقريرين خلال الجلستين اللتين عقدهما بشهر فبراير، وتم إقرارهما من قبل الأعضاء حسب الأصول ووفقاً للقانون وكانت التقارير والقرارات التي تمت مناقشتها كالتالي: تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية حول قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٥م، وتقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول واقع الصحة في قطاع غزة، بينما أعدت لجنة الداخلية خمسة تقارير داخلية عن الوضع الأمني والمروري في قطاع غزة. أما القرارات التي اتخذها التشريعي فقد بلغ عددها ثلاثة قرارات.

ثالثاً: أعمال اللجان

إلى ذلك نظمت لجان المجلس المختلفة عدة أنشطة وفعاليات نذكر منها ما يلي:

الاجتماعات

عقدت لجان المجلس ما مجموعه (١١) اجتماعاً كان منها اجتماعين للجنة القدس تم تخصيصهما لمناقشة التطورات الميدانية المتلاحقة في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، بينما عقدت لجنة الموازنة اجتماعين أيضاً، لإعداد تقرير اللجنة حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٥م، أما لجنة الرقابة فقد عقدت اجتماعاً لها ناقشت فيه بعض القضايا المطروحة على جدول أعمالها.

لها بالتنسيق مع جهات الاختصاص، وفي سياق آخر عقدت رئاسة المجلس التشريعي لقاءً مفتوحاً بحضور نواب المجلس مع وجهاء وأعيان ونخب المحافظة الوسطي.

رابعاً: الدبلوماسية البرلمانية

استقبلت رئاسة المجلس التشريعي سفير دولة جنوب أفريقيا لدى فلسطين، وأرسلت رسالة لرئيس البرلمان العراقي الدكتور سليم الجبوري بمناسبة استضافة بلاده للمؤتمر البرلماني الإسلامي العام المقبل، بالإضافة لبرقيات لرؤساء برلمانات الأردن، والإمارات، والمغرب وأمين عام اتحاد البرلمانات الإسلامية حول طلب انضمام المجلس التشريعي لجمعية الأمان العاميين لدول منظمة التعاون الإسلامي.

خامساً: الجانب الإعلامي

إلى ذلك أصدرت الدائرة الإعلامية بالمجلس التشريعي ٣٩ خبراً صحفياً، غطت عمل المجلس عن الفترة المذكورة، كما قامت بالتنسيق والترتيب لإجراء ٩ مقابلة ولقاءات صحفية وتلفزيونية وإذاعية مع رئاسة المجلس ونوابه وأمينه العام، بالإضافة لإصدار تصريحين وبيانين صحفيين حول أهم الأحداث على الصعيد السياسي والداخلي، فيما أصدرت الدائرة العديدين ١٥٥ و ١٥٦ من صحيفة البرلمان، وقامت بطباعة الجزء الثاني من كتاب أربع سنوات من العطاء رغم الحصار والذي غطى الفترة الزمنية الواقعة ما بين العام ٢٠١٠م و٢٠١٤م، بالإضافة لقيامها بعدة زيارات ميدانية لمؤسسات إعلامية مختلفة بحثت من خلالها التعاون الإعلامي المشترك.

عقدت جلسات استماع لكل من: رئيس ديوان الموظفين للاستماع له حول قضية الكادر الأكاديمي في جامعة الأقصى وأليات عمل الديوان، وجلسة ثانية لنقابة الموظفين للاطلاع على العمل النقابي في ظل الظروف الراهنة، وأخرى لوكيل وزارة المالية للاستماع حول مشكلة الموظفين الذين نقصت رواتبهم بعد تغيير المسمى الوظيفي لهم، ومشكلة بطالة الوافدين من سوريا، ونظمت اللجنة جلسة استماع رابعة لوكيل وزارة الأشغال حول الاعمار وتعويضات المواطنين.

الزيارات الميدانية

إلى ذلك أشار التقرير لأن لجنة القدس قامت بزيارة لوزارة العدل والتقت الوزير ووكيله وعدد من المدراء في الوزارة للتشاور في بعض القضايا الخاصة بمدينة القدس المحتلة، بالإضافة لزيارة أخرى قامت بها ذات اللجنة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية والتقت خلالها مع وكيل الوزارة وعدد من المدراء العاملين بها، بينما قامت رئاسة المجلس بزيارة لعائلة الأسير حسن سلامة بخان يونس، بالإضافة لزيارة أخرى لصحيفة فلسطين.

ورش العمل

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧م، ورشة عمل حول واقع المياه في قطاع غزة بحضور رؤساء بلديات وخبراء.

الشكاوي واللقاءات الجماهيرية

أشار التقرير لأن لجان المجلس المختلفة قد تلقت ما مجموعه ٤٢ شكوى، وعملت على تقديم الحلول المناسبة

وأضاف التقرير أن اللجنة القانونية بالتشريعي عقدت اجتماعاً ناقشت فيه الجانب التشريعي وسلسلة من القوانين لدى اللجنة، وكذلك الجانب الرقابي على القضاء النظامي والشرعي والعسكري والنيابة العامة وموضوع الرقابة على وزارة العدل.

وأشار التقرير لاجتماعين عقدتهما اللجنة الاقتصادية لإعداد خطة عمل اللجنة للعام الحالي، وكذلك الأسباب الموجبة لمشروع قانون تسجيل العقارات ومشروع قانون صياغة الصناعة، بينما عقدت لجنة التربية اجتماعاً دورياً لها لمناقشة عدة قضايا مطروحة على جدول أعمال اللجنة ومنها جلسات الاستماع التي تمت مع عدد من الوكلاء.

جلسات الاستماع

بلغت جلسات الاستماع التي عقدتها لجان المجلس خلال شهر فبراير ما مجموعه (١٠) جلسات استماع عقدت اللجنة الاقتصادية أربعة منها وكانت تلك الجلسات لكل من: نائب مدير عام الهيئة العامة للبترول للاستماع له حول أسباب أزمة الغاز وسبل حلها، وجلسة استماع أخرى لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني حول دور دائرة حماية المستهلك، ولنايب رئيس سلطة الطاقة للاستماع له حول قضية الكهرباء والحلول المقترحة، بالإضافة لجلسة خاصة بدائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني لمناقشة آلية صرف وبيع الاسمنت وقضية ارتفاع أسعار الدواجن والبيض في الأسواق وكيفية ضبطها. ونوه التقرير لأن لجنة التربية والقضايا الاجتماعية

ثمن جهود دولة قطر | بحر يشارك بوضع حجر الأساس لمدينة الأسرى المحررين

نرد للأسرى بعضاً من تضحياتهم الكبيرة، وقضاء سنين عمرهم خلف القضبان دفاعاً عن شرف الأمة".

وأبرق بحر بالتحية للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مشدداً أن موعد إطلاق سراحهم بات قريباً بفعل الجهود التي تبذلها المقاومة.

وحول الانتخابات الجارية في دولة الاحتلال، أكد بحر أن نتائج تلك الانتخابات لا تهم الشعب الفلسطيني كثيراً، لأن كل زعماء الأحزاب الإسرائيلية هم أعداء للشعب الفلسطيني، وهم ماضون في صناعة وقود لحملاتهم الانتخابية من دماء الشعب الفلسطيني، داعياً السلطة لعدم التعويل على نتائج تلك الانتخابات والعودة

لخيار الشعب الفلسطيني المتمثل بالمقاومة حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني.



المحررين يعد لمساة وفاء للأسرى، وخاصة الأسرى المحررين في صفقة وفاء الأحرار، وبهذا المشروع

حمد أمير دولة قطر الحالي. وقال بحر: "إن وضع حجر الأساس لمدينة الأسرى

شارك د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة في مراسم وضع حجر الأساس لمشروع مدينة الأسرى المحررين، يوم أمس الأول في منطقة الزهراء جنوب مدينة غزة بحضور رئيس اللجنة القطرية السفير محمد العمادي، ووزير الأشغال العامة والإسكان بحكومة التوافق مفيد الحساينة، ولضيف من المسؤولين والمهتمين.

وثنى بحر في كلمة ألقاها أثناء وضع حجر الأساس جهود دولة قطر أميراً وحكومة وشعباً وبرلماناً في دعم القضية الفلسطينية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشيداً بالدعم القطري المستمر للشعب الفلسطيني

وخاصة في قطاع غزة، وموجهاً الشكر لأمير قطر والوالد حمد بن خليفة آل ثاني والأمير الابن تميم بن

استقبل مدير الصليب الأحمر ونائب مدير عمليات وكالة الغوث

بحريطالب بالضغط على الاحتلال للإفراج عن النواب الأسرى



ماجد أحمد أبو مراد

آفاق

لا فروق جوهريّة

المواطن الفلسطيني لا يلتفت كثيراً لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، والسبب في ذلك هو تلاشي الفوارق الجوهرية بين الأحزاب الصهيونية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية لشعبنا. تجارب شعبنا مع الاحتلال وأحزابه مريرة للغاية، خاصة مع تلك الأحزاب التي تصل لسدة الحكم في دولة الكيان، فلا تكاد تلمس فرقاً جوهرياً واحداً بالنسبة لنا كفلسطينيين، فاليمين كاليمن في عداوته لنا، والتعويل على نجاح هذا أو ذاك هو رهان سياسي خاسر بامتياز.

نتنياهو لن يدخل على سياسته حال فوزه أي تعديل إيجابي ملحوظ، فهو لن يسمح للمفاوضات بنهاية سعيدة، كما أنه لن يسمح لها بالإنهاء سريعاً، فهو يريد جدلية مستمرة وعقيمة لا تؤدي لأي نتائج ذات معنى حقيقي، وعلينا أن ننتظر طويلاً دون جدوى طالما أننا متمسكون بخيارنا الاستراتيجي المتمثل بالمفاوضات.

معسكر اليمين المتطرف يتجه سريعاً نحو زيادة وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس، ومثله معسكر اليسار الذي بات يكرر صباح مساء بأنه لن يجري مفاوضات حول القدس، ولن يوقف الاستيطان، بل يتوعد بتكثيف البناء والاستيطان بمستوطنات غلاف القدس.

اليمن واليسار الصهيوني ولغا كثيراً بدماء شعبنا على مدى العقود الماضية منذ نكبتنا وقيام كيانهم المزعم، فلا أرى سبباً منطقياً للتعويل على نجاح أي طرف منهم وتوحيه زمام الحكم طالما أنه لا يعترف بحقنا في أرضنا ومقدساتنا بل يسعى لتهويدها وطمس معالمنا وتاريخنا فيها.

تعاني قيادة السلطة انفصاماً حاداً في الشخصية السياسية إن هي بقيت متمسكة بخياراتها التقليدية في التعويل على هذه الجهة الصهيونية أو تلك، كما تعاني نقصاً واضحاً في الرؤية الاستراتيجية إذا استمرت بتمسكها بخياراتها العنصرية التفاوضية، فلا يجدى نفعاً التفاوض مع من لا يعترف ولا يقر لك بحقوق.

ومن هنا يبدو الأفق السياسي مغلق أمام السلطة طالما أن الكل الصهيوني لا يرغب لنا بالاستقلال ولا بمستقبل أفضل على الأقل، الأمر الذي يحتم على السلطة الالتصاق بشعبها والعودة لأحضانها، والاستعداد لتقديم الخدمة الأفضل لفئاته كافة، والسعي لتوحيد الصف وتمتين الجبهة الداخلية لتحمل صعبات ومشاق المرحلة المقبلة.

بات واضحاً وجلياً أن انتظارنا لجهات معينة أو تعويلنا على جهات بعينها داخل المجتمع الصهيوني أمراً فاشلاً لأن الاحتلال بكل أحزابه وشخصياته يتجه نحو التطرف المذموم، وصوب اليمينية، أو اليمينية المتطرفة، ولا مناص أمامنا سوى التوحد والتمسك بثوابتنا الوطنية التي يجمع عليها شعبنا.

لذا فلا داعي لتقريب تسمية الجهة التي سوف تشكل الحكومة القادمة، فالنتيجة معروفة سلفاً وهي مزيد من معاداة الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه والامعان أكثر في إذلاله والتنكر لحقوقه التاريخية، وليس من الحكمة أو منطق العقل السياسي الرشيد أن ننتظر الحكومة الجديدة للعدو أملياً منها عونا أو انصافاً فهذا لم يحدث في الماضي وهو لن يحدث في المستقبل بكل تأكيد.

ولا داعي للابتهاج بقدم هذا أو ذهاب ذلك لأنهم كلهم سواء وملة الكفر واحدة لا يرتجي منها خيراً ولا ينتظر منها يسيراً، أعان الله شعبنا وأيده بنصر قريب، وأعاد الرشد لقيادته.



مشيراً إلى أنه ليس هناك شعب محتل في العالم يتعرض لما يتعرض له شعبنا الفلسطيني من قتل للمدنيين وتشريد للأمنيين وقصف للبيوت والمستشفيات، وكل ذلك بسبب الاحتلال.

من ناحيته قال السيد نورداً أنه قضى ٢٥ عاماً في العمل مع الأونروا ١٥ منها في لبنان و١٠ سنوات في غزة، منوهاً: "كان هناك أحداث مهمة أثناء عملي في غزة، وكانت أحداها الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، والتي كانت عبارة عن عمل ديمقراطي رائع، لكن نتائج تلك الانتخابات لم تعجب بعض الناس، وبعدها بدأ الوضع يسوء".

وأضاف: "الأوضاع في غزة الآن سيئة للغاية، والحصار والتضييق مستمر، والفلسطينيون يحتاجون للحرية والعدل وأن يحصلوا على حقوقهم، لذلك نتأمل أن تتحسن الظروف لأن المعاناة كبيرة".

رسالة للمجتمع الدولي

وشدد على ضرورة العمل على إعادة الأعمار وبناء الاقتصاد في قطاع غزة وتوفير وظائف للعاطلين عن العمل، مشيراً إلى أن ذلك يحتاج لإرادة سياسية قبل كل شيء.

بدوره حمل بحر ضيفه رسالة إلى الأونروا بضرورة استدراك الإجراءات التي قامت بها من تقليص للمساعدات المقدمة للفلسطينيين، لأن ذلك يزيد من معاناتهم في القطاع، كذلك حملهم رسالة بضرورة أن يرفع المجتمع الدولي الحصار عن قطاع غزة، وأن تمارس الأمم المتحدة وأمينها العام بان كي مون دوراً فاعلاً في هذا المجال.

وأضاف بحر لمدير الصليب: "نعلم أن دولة الاحتلال تضرب بعرض الحائط بكافة القوانين الدولية والإنسانية، ولكن في النهاية على الجميع أن يؤدي الواجب المطلوب منه، ويرضى ضميره، ويساعد في وقف المعاناة".

من ناحيته أكد السيد مامادو سو أن الصليب الأحمر يضع قضية الأسرى على سلم أولوياته، ويعمل على تحسين ظروف اعتقالهم، مشيراً إلى أن فريق الصليب الأحمر يزور المعتقلين بشكل دائم، ويستمع لمطالبهم، ويحاول تحقيق ظروف جيدة لهم.

وعرض سو بعض الجهود التي يقوم بها الصليب الأحمر في قطاع غزة، مؤكداً أن القطاع يعاني من مشاكل كثيرة، ومشهداً أن الحاجة الآن ضرورية للاستقرار والرغبة السياسية الحقيقية لحل المشكلات، والبدء بمشاريع تطويرية كبيرة، تساعد على تحسين ظروف الحياة في القطاع.

نائب مدير عمليات وكالة الغوث

إلى ذلك استقبل الدكتور أحمد بحر نائب مدير عمليات وكالة الغوث في قطاع غزة كريستين نورداً.

ورحب بحر بضيفه الذي سيقاعد قريباً، مثنياً دوره خلال السنوات الماضية في العمل في الأونروا في لبنان وفلسطين، مشيراً إلى أن وجوده كان له أثراً طيباً في النواحي الإنسانية على شعبنا الفلسطيني.

وأمل بحر على السيد كريستين نورداً أن يحمل رسالة الشعب الفلسطيني المظلوم والواقع تحت الاحتلال إلى العالم، ولكل منظمات حقوق الإنسان ومن يعنيه الأمر،

استقبل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة في اجتماعين منفصلين، مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة السيد مامادو سو، ونائب مدير عمليات وكالة الغوث في قطاع غزة السيد كريستين نورداً، وذلك يوم أمس الأول بمقر التشريعي في مدينة غزة.

وطالب بحر مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي للإفراج عن النواب الأسرى وخاصة رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك.

الاعتقال الإداري

وتطرق بحر خلال اللقاء للأوضاع الصعبة التي يعاني منها الأسرى في سجون الاحتلال، وخاصة الذين يعانون من قضية الاعتقال الإداري، والعدد الكبير من الأسرى الأطفال المعتقلين، إضافة للأسيرات.

وأكد أن المعاملة التي يتعرض لها الأسرى هي الأصعب في العالم، مشيراً إلى أن الاحتلال ينتهج أساليب متعددة لزيادة معاناة الأسرى، ولا يمنحهم أدنى الحقوق الإنسانية التي تكلفها القوانين الدولية، ولا يسمح لعدد كبير من أهالي الأسرى بزيارة أبناءهم المعتقلين. وطالب بحر مدير الصليب الأحمر بعدم الاكتفاء بمخاطبة الاحتلال، وإرسال الرسائل فقط، لأن ذلك لا يترك أثراً فعالاً على أرض الواقع، مشدداً على ضرورة أن يقوم الصليب الأحمر بالضغط على الاحتلال بقوة من أجل احترام حقوق الإنسان، والالتزام بمبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.